Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Mai 2011
02 ماي 2011

بكل حميمية

ادريس اليزمي: كل الملفات على الطاولة

في أكثر من موقع مسؤولية، وسياق إقليمي ووطني غير مسبوق،...ثمة ملفات وانتظارات شاهقة أمام "إدريس اليزمي" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعضو لجنة مراجعة الدستور.ومع أن الرجل ينام على سيرة نضال عطرة ، متكئا على تجربة بأبعاد دولية، إلا أن إلحاح الواقع والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي تجعل من مهمته خطوات على صراط من التحدي. غير أن منسوب الإيجابية لديه، وشخصيته المنفتحة تجعله مصرا على خوض هذا التحدي والبحث عن قيمة مضافة، أما الأولوية بنظره، فهي لفتح "نقاش عمومي معقلن" .

فاطمة نوگ

رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العمل ضمن لجنة مراجعة الدستور، المجلس الأعلى للجالية... كيف تتحرك وسط هذه المهام المتزامنة في الأهمية والتوقيت ؟

حقيقة هناك عمل مهم ينتظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن هناك أيضا تغييرات وهيكلة مؤسساتية جديدة للدفاع عن منظومة حقوق الإنسان ككل، فإحداث مندوبية وزارية لحقوق الإنسان، وانتقال "ديوان المظالم" إلى مؤسسة "الوسيط"، سيسهل عمل المجلس وسيكون لكل طرف مهامه، وقد بدأنا النقاش فعليا لتحديد هذه المهام. طبعا مهمة واحدة تكفي، لكن عملي في لجنة مراجعة الدستور هو تكليف وتشريف، وأعتبر هذه المراجعة فرصة تاريخية للوطن، ولا يمكن أن يتراجع أمامها أي كان. ومع أني لست اختصاصيا في الدستور، لكني سأساهم بطريقتي ويتواضع في المدة المحددة سلفا لعمل هذه اللجنة.

أما بالنسبة لعملي بالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، فهناك تحضير لانتقال الرئاسة الجديدة، لكن من المقومات التي استطعنا ترسيخها بعمل المجلس هو وجود إدارة (صغيرة نسبيا ولا تتجاوز 40 موظفا) وطاقم بين قدرته على التحرك السريع والمهني وعلى الابتكار أيضا، كما يرهن على الانخراط في المشروع الاستراتيجي للمؤسسة، وكان هذا نتيجة تفكير وعمل داخلي. هذا الطاقم موجود يتمتع بالاستقلالية وسيتابع مهامه، وعمليا وفي هذه اللحظة هناك اجتماع لإحدى فرق العمل في باريس حول السياسات العمومية، واجتماع آخر لفريق عمل آخر حول الكفاءات المغربية للتحضير لمشروع "مغاربيات من هنا وهناك" الذي سيعقد بمونتريال.

لكن ما مدى ارتباطك شخصيا بالمجلس الأعلى للجالية ؟

تضم تشكيلة المجلس أشخاصا لهم مسار مهني أو نضالي مهم، وسبق أن اشتغلت معهم بشكل أو بآخر قبل إنشاء المجلس، لدي رصيد 30سنة من الهجرة، وهذه الثقة المتبادلة كانت في أغلب الأحوال مبنية قبل عمل المجلس، لكن عملنا رسخها وسهل التعاطي مع الجميع. حين بدأنا العمل في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قبل تأسيس مجلس الجالية، كان لدينا مائة عنوان إلكتروني فقط لمغاربة الخارج. واليوم تضم قاعدة بيانات مجلس الجالية آلاف العناوين، وآلاف الأشخاص الذين اشتغلنا معهم، تعرفنا عليهم أو ساعدناهم في تنظيم أنشطة معينة. التحدي الحقيقي المطروح أمام المسؤولين المقبلين (وأمامي حتى لو كنت لن أغادر المجلس) هو

كيفية التعامل مع هذه الآلاف من الكفاءات، حتى لو كانت تركيبة المجلس تضم 250 عضوا، وكان الرئيس أو الرئيسة تمتلك كل الكفاءة، سيظل التحدي هو نفسه، أي كيف ننسق مع آلاف الكفاءات وآلاف الجمعيات التي تريد الاشتغال في المغرب. لقد رعينا مشروع الجامعة الدولية للرباط بعد أن كانت مشروعا على الورق، واستطعنا إنجاز جامعة بمستوى أكاديمي عالمي منفتحة على محيطها، تقوم بالتدريس والبحث العلمي أيضا ولا تغيب عنها روح المساواة الاجتماعية، فهناك طلبة يدفعون ثمن دراستهم وآخرون يستفيدون من منح خاصة. في الأسبوع الماضي قدم مهندسون مغاربة مقيمون بأمريكا للمغرب بهدف إنشاء مدرسة للهندسة بمدينة القنيطرة، وأيام 26، 27، 28 يوليوز المقبل سنقوم بعقد أكبر لقاء للكفاءات المغربية بالخارج، وأول أيام شهر يونيو سننظم لقاء يجمع مئات الجمعيات المغربية عبر العالم، التحدي القائم هو كيفية الاشتغال مع كل هؤلاء، لأن ميزة هذه الجالية الموزعة عبر كل العالم- والتي تظهر بداية كنوع من التناقض- أنها تندمج بسرعة وبدينامية كبيرة في دول الإقامة كما يبرهن عليها أخذ الجنسية، ثم بنفس الوقت لديها علاقات قوية بالوطن الأم، وأكدنا هذا المعطى من خلال استفتاء قام به المجلس على عينة مكونة من ثلاثة آلاف مغربي ومغربية، وهي عينة دالة جدا.

تابع المجلس الوطني أحداث مدينة خريبكة، وأيضا أحداث 13 مارس التي تدخلت فيها قوى الأمن ضد المتظاهرين، ما السيناريو الذي تتوقع أن يكون بالنسبة للتظاهرات المقبلة ؟

لست متخوفا من الغد، وليس هناك أي فاعل في المجتمع المغربي لا يهمه الحفاظ على حق التظاهر السلمي في إطار احترام القانون. لقد سبق أن قلت أننا نعيش ثورة هادئة ونريدها أن تظل كذلك، ولدي ثقة بأ 99٪ من الفاعلين الاجتماعيين، من أحزاب وشباب يريدون أن تمر الأمور بشكل سلمي، ولدي اليقين أيضا أن هذا هو موقف السلطات. المشاكل يمكن أن تحدث في نهاية المظاهرات، إذ يمكن أن تشارك بعض الفئات المهمشة وتقوم بالشغب في آخر المظاهرات. وأظن أنه علينا تفادي ذلك تدريجيا، وهذه "بيداغوجيا" ولن يستطيع المجلس بعصا سحرية أن يفرضها، لأن الأمر يتعلق بنمط تفكير وعمل بيداغوجي يتطلب تقوية التواصل بين السلطات والمواطنين. خذي مثلا ما حدث في خريبكة، فالحل بالنسبة لأبناء المتقاعدين كان قد تم التوصل إليه أسبوعا قبل الأحداث، وكل اللقاءات التي عقدت مع مسؤولي المكتب الشريف للفوسفاط ومع السلطات تؤكد أن الحل كان محضرا، مكمن المشكل -وهذه إحدى الفرضيات التي نشتغل عليها الآن في إطار التحقيق في هذه الأحداث-كان في عدم معرفة المعتصمين بوجود حل محتمل.

لذلك وفي كل مظاهرة وإن لم يكن لديها أي علاقة لا بحركة 20 فبراير ولا بالمعطلين، لابد من التواصل. كذلك خطوة التصريح بالمظاهرات (وليس أخذ الموافقة)، تمرين علينا تعلمه، وفعليا هناك مئات من المظاهرات لا تتقدم فيها الجهات الوصية بأي تصريح لتنظيمها، وسبق أن اشتغلنا في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان على دراسة ذلك، وتبين أن 80٪ من المظاهرات تتم دون إعلام وزارة الداخلية.

اليوم نعيش مرحلة تعمق انفتاح المجتمع المغربي، وستظهر مطالب كثيرة في العمل والسكن...الناس تشعر بهذا، وهذا تأكيد ضمني لمسلسل الإصلاح، وأعتبر أن هذه الحركات تؤشر على وجود روح مواطنة في العمق ورغبة في تدبير الشأن العام، وإن أخذت أحيانا شكلا صعبا يتطلب حلا مباشرا للمشكل. الأكيد أن أي دولة لن تستطيع حل المشكل بالضغط على الزر، والشغل إحدى مشاكلنا اليوم والتي لن نستطيع حلها بسرعة لكن يجب علينا فتح نقاش وطني بشأنها : والمفارقة أنه لدينا مناصب عمل شاغرة، وبالمقابل لا نمتلك كفاءات تتناسب مع فرص الشغل المتاحة، في قطاعات عديدة لدينا خصاص حقيقي، وعلينا النقاش وقبول فكرة التكوين والتكوين المستمر...

مشكل مواءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل هو نقاش مطروح منذ زمن، لكن ظل التجاوب معه ضعيفا...

منذ سنين، وأنا أقول أن المصالحة ليست هي الإجماع بل هي التدبير السلمي لحق الاختلاف، وخلق فضاءات عمومية للنقاش المعقلن. مثلا : "واش مادرنا والو في التكوين أو درنا شي حاجة ؟" يجب ألا يخضع الأمر لأحكام عامة بل للنقاش. ما يحصل أن هناك دائما فئتان الأولى تقول أننا قمنا بالكثير وليس هناك مشاكل، وفئة

بكل حميمية

يطالب بالحرية، وأدرك أن للعائلات انتظاراتها وتسعى للإفراج عن ذويها، لقد عشت ذلك أيضا، وكانت عائلتي أيضا تترقب خروج أخي الذي أمضى في السجن تسع سنوات. أيضا اتصل بي أشخاص من خارج المغرب لم تكن فكرة العودة للوطن واردة لديهم، وعبروا عن رغبتهم في العودة اليوم، أتفهم ذلك وعشته حين كنت لاجئا، فحين توفيت والدتي ولم أستطع العودة لحضور دفنها، كنت أتمنى العودة... نحن نحاول أن نكون بمستوى الثقة.

نحن في مرحلة خاصة وكل شئ مفتوح اليوم، وقلت هذا لأعضاء حركة 20 فبراير، لدينا فرصة تاريخية (لا يعني ذلك أنه ليس هناك مشاكل)، لكي يكون لنا نقاش عمومي معقلن يهم كل المشاكل والملفات بما فيها الدستور بالسقف والمرتكزات التي طرحها جلالة الملك، ثم فتح باب الابتكار : هذا مكتسب تموت الناس من أجله -في هذه اللحظة التي نجري فيها هذا الحوار- في عدة دول كي تتحقق إمكانية النقاش السلمي والمتعدد. كل الانتظارات مشروعة، لكن علينا في كل الاحوال الحفاظ على هذا الجو من النقاش الهادئ.

رصد وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي والوطني بمساعدة آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بعض من تعريف مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما هي هذه الآليات ؟

المراقبة، وتلقي شكاوي المواطنين وفرزها فالشكاوى المتعلقة بمشاكل مع الإدارة ستحال على مؤسسة الوسيط الجديدة، والسيد عبد العزيز بنزاكور رئيس المؤسسة هو عضو أيضا في المجلس الوطني وسيتم التنسيق بيننا. نقوم أيضا بأخذ المبادرة للتحقيق دون وجود شكاوى أولية من المواطنين، ففي خريبكة لم يطلب منا إجراء تحقيق، ولكن بادرنا لذلك. وفي حالة التوتر الذي يمكن أن يقود لانتهاك حقوق أساسية، سيبادر المجلس للتدخل، وهناك لجان جهوية عليها استباق الأحداث في حالة إضرابات المعامل أو الجامعات..وهذا الاستباق هو عمل مهم وتحدي بالنسبة للمجلس.

رؤساء الآليات الجهوية أيضا هم أعضاء في المجلس الوطني الآن، وهناك إرث سيساعدنا في هذا المسار وهو المكاتب الإدارية التي فتحها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وكذلك المكاتب الجهوية التي تكلفت بجبر الضرر الجماعي والتي تمتلك علاقات مع المجتمع المدني، فالتنسيقيات المحلية تضم ما يناهز 500 جمعية التي ستكون أيضا شريكا لنا.

حماية حقوق المرأة جزء من عملكم، هل يمكن

اشتغلوا في "الحوار الوطني" الذي فتح بشأن الصحافة عاكفون على تحضير خلاصاتهم وسنقيم إذاك قطاعا بقطاع : نفس الشئ بالنسبة للجالية وبالنسبة لحقوق الإنسان وحقوق النساء، وخذي أيضا "مدونة الأسرة" التي تعتبر أكبر ثورة قانونية بالنسبة للنساء في العالم الإسلامي كله منذ ثورة بورقيبة 1957، هل معنى ذلك أنها حلت مشاكل النساء ؟.

معنى ذلك أن هناك انتظارات كثيرة أمام المجلس، مقابل عامل الوقت المهم جدا أيضا، فلمن ستعطى الأولوية ؟

للنقاش مع الناس، ومحاولة فهم أن الإصلاح في كل دول العالم يتطلب الوقت، بالأمس أمضى السيد "محمد الصبار" نصف يومه الأول في سجن سلا، والنصف الثاني في سجن القنيطرة، وأول أمس كان في خريبكة، واليوم قررنا أن نقابل كل الناس ومستعدون للحديث إليهم، وكل الملفات على الطاولة. تحدثت قبل قليل عن "أبي حفص" ورغبته في معانقة الحرية، من حقه ومن حق كل سجين أن

ثانية تقول أننا لم نقم بأي شئ ولا وجود إلا للمشاكل. خذي مجال الصحافة مثلا، فلا أحد يمكنه أن ينكر وجود مشاكل، لكن هل قمنا بمجهود لحلها ؟. هناك مجهودات، والإخوان الذين

أسئلة خاصة

بهدف إعطاء مساحة لبعض الأصوات كي تستفسر بدورها السيد ادريس اليزمي عن قضايا تهمها، نورد في هذا الإطار أسئلة كل من، يسرى عن حركة 20 فبراير، وسعاد طالسي عضو مجلس الجالية بالخارج، وفوزية العسولي رئيسة الرابطة الديموقراطية لنساء المغرب، ثم لأستاذ والباحث نور الدين الزاهي.

يسرى : ما هي الضمانات الحقوقية التي سيقدمها المجلس في حالة تعرض المواطنين لانتهاك حقوقهم داخل مخافر الشرطة التي سجلت فيها حالات وفاة من أثر التعذيب ؟

حين كان النواب الفرنسيون يصوغون الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان قضوا مدة أسبوعين للنقاش حول تسميته فقط، وتوافقوا بعدها على تسميته "الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن" باعتبار أن الضمانة الأولى للحقوق هي العمل

المواطن.المؤسسة الجديدة أي المجلس الوطني سيحاول القيام بعمله، انطلاقا من صلاحياته في التحقيق وتلقي شكايات العائلات في حالة حدوث انتهاكات في المخافر مثلا وزيارات كل أماكن الحرمان من الحرية، أيضا له الحق في استدعاء أي شخص يمكنه الإفادة حول الانتهاك المحتمل، كتابة تقرير وتقديم توصيات ومتابعة تنفيذها. لكن بشكل عام وحتى في الدول الديموقراطية، تعرف العلاقة بين قوى الأمن والمواطن حالات توتر. لقد تابعت ذلك كنائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان، وتابعته في إطار عملي الجمعوي في الهجرة، وأحد أصدقائي المغاربة بفرنسا قال لي أن أحداثا كأحداث الداخلة مثلا تقع يوميا في ضواحي باريس، لا يعني ذلك أن نقبلها بل يجب البحث في كيفية تطوير عمل الشرطة وآليات التواصل بين المواطنين وعناصر الأمن، لقد كانت هناك اتفاقية بين وزارة الداخلية والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان ويجب أن نعود إليها، كي تكون المقاربة الحقوقية ضمن تكوين الشرطة وكل قوى الأمن التي مهمتها الأولى تثبيت الأمن وحماية الممتلكات ومحاربة الجريمة.

سعاد طالسي : متى يتم الانتقال من المجال النظري لمجال التطبيق الواقعي فيما يخص وضع المرأة المغربية ؟

عدا الإيمان بمبادئ حقوق الانسان وعدم التمييز، أظن أن المساواة هي أساس التنمية، لقد أظهرت تقارير برنامج الأمم المتحدة التي تصدر حول التنمية البشرية في العالم العربي منذ 2000، أن هناك ثلاثة أسباب مركزية لتخلف المنطقة العربية.

ومنذ التقرير الأول -والتقارير الأخرى أكدت هذا التشخيص- تأكد أن أسباب التخلف هي أزمة التعليم،

غياب الحريات، وعدم المساواة بين المرأة والرجل، فإذن لا يتعلق الأمر بمبادئ بل بمصير وضرورة التنمية إذ لا يمكن أن يتقدم المجتمع ب50٪ فقط من مكوناته.

هذا تصوري عموما، وعمليا سيشتغل المجلس الوطني بطريقة تشاركية مع كل الفاعلين والفاعلات في ميدان المساواة، وسنبرهن على ذلك وبسرعة وثانيا سنبحث عن قيمة مضافة يمكن أن نقدمها، ولن نقوم بدور المؤسسات الأخرى بإعادة نفس البرامج الموجودة، بل سنحاول أن نساهم في تناسق أكثر فاعلية.

نور الدين الزاهي : إذا كان المجلس الوطني لحقوق الانسان ليس تقريريا وليس استشاريا كذلك، فما وضعه ، وما تأثير هذا الوضع على ضمانات حقوق الانسان بالمغرب ؟

النصوص هي أيضا إطار علينا الاجتهاد فيه، لدينا هيكلة جديدة للمجلس، وهناك بنفس الوقت مسار للإصلاح الدستوري، ويمكن في إطار هذا الإصلاح أن تتغير هذه المؤسسة.

لقد قال جلالة الملك بأنه يجب دسترة كل آليات الحكامة وحماية الحريات وحقوق الانسان، وهذا يعني أننا داخل مسار، لكن عملنا لن يتوقف حتى تتم مراجعة الدستور.

الأكيد أن التحقيقات حول الانتهاكات المحتملة، كتابة التقارير ورفع توصيات ومتابعة تنفيذها، لن تجعلنا نعوض العدالة، لكن ذلك سيسمح لنا بمواكبة العدالة، لن نقرر مكان أي مسؤول تم تسجيل الانتهاك في قطاع يشرف عليه، لكننا سنتابع معه العمل، وسنقدم تقريرا لجلالة الملك ينشر في الجريدة الرسمية، ويقدم إلى المجلسين في جمع عام أمام ممثلي الشعب بالصلاحيات الجديدة للبرلمان، يمكن للناس أن يبدوا رأيهم بخصوصه ويمكن الانتقال في حالة تراكم الانتهاكات في حالات ما إلى خلق قانون ما. الأفق مفتوح ولا يتعلق الأمر بكلمتي : "تقريري"، أو "استشاري"، بل يتعلق الأمر بعمل ينجز وفي الأخير الضمان الأساسي هو عمل المواطنين إذ يمكنهم متابعة عمل المجلس المفتوح على العمل وعلى التغيير.

فوزية العسولي : ما هي الخطوات التي سيشتغل عليها المجلس لمواجهة العنف ضد النساء بكل أشكاله ؟

أظن أنه لابد من إعادة فتح النقاش في ملف حقوق النساء بصفة أفقية، وهذا النقاش لن يكون إلا بالمعرفة العلمية وبطريقة تشاركية مع كل الفاعلين والفاعلات أساسا في هذا الميدان، بدون مبالغة وبمقارنة الحركة الجمعوية النسائية في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، نحن نمتلك أكبر قوة اجتماعية في هذا المجال، صحيح أن الحركة التونسية هي حركة قوية رغم أنها كانت مقموعة، ومن الممكن أن توجد فاعلات بنفس الحجم في مصر أيضا، لكن ليس بنفس الصدى الذي يحققه العمل الجمعوي النسائي في مجتمعنا.

لدينا هذا الرصيد ولدينا المدونة وهذه القوة الاجتماعية الآن، ثم لدينا أيضا سياسات عمومية، علينا الآن الجلوس والتفكير في الأجندة الجديدة للمساواة بكل قضاياها وتفرعاتها، وسنجد بدون شك مجهودات قد بذلت، يمكننا تقييمها والنقاش بعدها عن المرحلة المقبلة لأجندة المساواة.

اليوم الحديث عن قيمة مضافة سيحملها المجلس لهذه القضية ؟

الإرث الايجابي الذي نملكه، في هيئة الانصاف والمصالحة كان اعتماد مقاربة النوع وكنت من الأشخاص الذين ساهموا في تفعيلها، وفي المقررات التحكيمية الخاصة بالتعويض أخذنا بعين الاعتبار أن النساء تم انتهاك حقوقهن الأساسية بشكل أعمق من الرجال، فقد عشن ظروفا خاصة بالانتهاك، (كيف عشن فترات الحيض مثلا، أو التهديد بالاغتصاب...) وإذا لاحظت في جلسات الاستماع العمومية، 50 ٪ من الشهادات كانت للنساء، والشهادات التي بقيت في الذاكرة الوطنية كانت للنساء أيضا وكانت الأقوى. عمليا هناك عمل كبير للجنة مقاربة النوع الذي يجب تقييمه أولا، وبالنسبة للمستقبل، نحاول -وهذا موضوع استشارات مع المجتمع المدني - أن تكون تركيبة المجلس قريبة من تركيبة المجتمع وأن تمثل النساء 50 ٪ من المجلس كما في المجتمع.

لدينا هاجس آخر هو حضور الأجيال الجديدة كي تكون طرفا أساسيا في تركيبة المجلس، فإحدى مشاكلنا في ميدان حقوق الانسان وفي ميادين أخرى هي تحضير الخلف. وسنحاول تفعيل ذلك على المستوى الجهوي والوطني. المغرب هو إحدى أكثر دول حوض الأبيض المتوسط المتقدمة في جندرة

بكل حميمية

الميزانيات العمومية، هذا غير معروف لدى كل الرأي العام، وعدا ذلك لدينا برنامج وطني من أجل حقوق الإنسان وقد قدم للوزير الأول في يوليوز الأخير، وفيه إدماج لمقاربة النوع بشكل عرضاني ويجب أن يفعل، لدينا كل البرامج التي تشتغل عليها وزارة التنمية الاجتماعية الأسرة والتضامن، وكل البرامج التي تدخل ضمن إطار التعاون متعدد الأطراف مع الاتحاد الأوربي، ثم برامج الأمم المتحدة، وكل برامج المنظمات الدولية وأيضا برامج المجتمع المدني المغربي. ما نحتاجه في هذه المرحلة –وأنا متأكد أن السيد محجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الانسان هو واع بهذه القضية لأنها كانت موضوع نقاشات مطولة بيننا– هو المواءمة والتناسق بين كل هته البرامج والجهات. وكي نطرح قضية المرأة في هذا البلد، علينا تحضير خارطة طريق عامة بمعنى أن تكون لدينا وجهة نظر متكاملة ومنها يمكن أن ندخل في مرحلة أخرى في الدفاع عن حقوق النساء.

نعرف مثلا أن تطبيق مدونة الأسرة بالنسبة للنساء المغربيات في الخارج يطرح مشكلا لوجود تناقض في بعض المقتضيات مقابل قوانين دول الإقامة، وهذه المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار كي تكون لنا خارطة طريق مندمجة، وكي يعرف كل طرف دوره، وحتى لا يعيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنتاج برنامج نسائي جديد خاص به، لكن عليه أن يمتلك قيمة مضافة انطلاقا من هذا التحيين الذي يجب أن ندخل فيه والذي يتطلب بعض الوقت.

في تصريح سابق لأحمد حزرني ذكر ما معناه وجود بعض الحقوق المدنية التي لم يتم الاشتغال عليها بشكل كاف وتتعلق بالاستغلال الجنسي للنساء والاتجار بالبشر، هل سيتم التركيز عليهما في هذه الفترة ؟

للمجلس الاستشاري رصيد في هذا المجال لكن يجب تفعيله على المستوى القانوني، كما يجب العمل على مستوى التحسيس، لمحاربة شبكات الاتجار بالبشر، وهي إحدى القضايا الأساسية المطروحة أيضا، وبالنسبة لمسألة الاتجار بالنساء أو الدعارة في الخارج، فسأجيب بقبعتي الخاصة بالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، وأعتقد أن الأمر لم يسلم من بعض المبالغة الإعلامية. فتأنيث الجالية المغربية هو ظاهرة تاريخية وهجرة المغربيات من أرض الوطن أعتبره في العمق ظاهرة إيجابية تعبر عن التغير العميق للمجتمع المغربي، فالمغربيات يعشن أيضا ظاهرة بروز الفرد كفاعل والذي نسميه في السوسيولوجيا LE PROCESUS D'INDIVIDUATION وأنا أعتبر حتى المرأة التي تختار الهجرة السرية فاعلة، لأنها تربط شبكة علاقات وتؤمن المال قبل أن تصل لقارب السفر، والمرأة هنا تأخذ مصيرها بيدها وهذا هو العمق في هذا المسلسل، أما ظاهرة الدعارة فهي حقيقية وتتطلب دراسات عميقة، لكن دون أن يؤدي الأمر لتشويه الظاهرة السوسيولوجية الأساسية التي هي تأنيث الهجرة.هناك مشاكل، لكن تبقى ظاهرة الدعارة أقلية، وقد أخذت أبعادا أكبر من حجمها بعد المسلسل العربي وبعض الفضائح.ما يحدث أيضا أننا نربط دعارة المغربيات بالخليج، وبالمقابل هناك أطر نسائية في الخليج عشر مرات أكثر من الداعرات، لكن مع المبالغة الإعلامية يفهم العكس.

إذا كان المشكل محصورا في المبالغة الإعلامية فكيف يمكن تغيير هذه الصورة ؟

قمنا بدراسة ستنشر قريبا حول علاقة الإعلام مع الهجرة كإشكالية مركزية، وتناولت الدراسة الصحافة المغربية خلال شهور يناير فبراير مارس 2010 أي خارج فترة العبور.الدرس الأساسي الأول بين وجود صور مغلوطة حول الجالية تروج في الإعلام المغربي، بنفس القدر الذي تروج فيه صورة مغلوطة في الإعلام الغربي حول الجاليات الإسلامية.في أوربا، كندا وأمريكا، هناك برامج لمكافحة الصور المغلوطة، لكن ما يحدث هنا أن الصحفيين المغاربة لا يمتلكون الإمكانيات للاشتغال على واقع الجالية لأنه واقع بعيد، فلكي يكتب الصحفي عن هولندا مثلا يجب أن تكون له الإمكانيات للسفر ثم اللغة...، فإحدى الخلاصات الأساسية أيضا، هي إيجاد طرق عملية لمساعدة الصحفيين على القيام بمهامهم. علينا الانتباه أيضا لمشكل التكوين كي تحضر إشكالية الهجرة وإشكالية النوع الاجتماعي في صلب التكوين الإعلامي، وسيكون لدي موعد قريب مع مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال كي نبحث إمكانية وضع إشكالية الهجرة ضمن مسار التكوين الذي يتلقاه طلبة المعهد، وطبعا مع ميلاد "المجلس الوطني لحقوق الانسان"، من الممكن أن تشمل الفكرة مجال حقوق الانسان أيضا، ما يهم هو إيجاد طرق عملية للاشتغال.

هناك إمكانية أخرى طرحت في لقاء الصحافيين المغاربة عبر العالم، المنظم بمدينة الجديدة، وإحدى خلاصات هذا اللقاء هو أن يصبح هذا الموعد سنويا، كي يسمح بربط علاقات بين صحفيي الخارج والداخل للتعاون حول ملفات معينة، يمكن أيضا البحث عن منح خاصة كي يستفيد الصحفيون المغاربة من تكوينات أو فترات تدريب واحتكاك في وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية. فالإشكال في تناول قضية الهجرة، أنه ليس هناك نموذج وحيد للاندماج في بلدان الإقامة، فاندماج المغاربة في ألمانيا ليس هو في دبي أو كندا.

بعد أن فقد المغاربة الثقة في المؤسسات وفي الممارسة السياسية، بنظرك هل يمكن ترميم هذه الثقة من جديد، خاصة مع النقاش المفتوح اليوم حول ضرورة بناء هذه الثقة ؟

كي نضع الأشياء في سياقها، هناك أزمة ثقة في السياسة على المستوى العالمي الكوني، ليس معنى ذلك أنها ظاهرة صحية لكن أزمة الالتزام والمواطنة هي موضوع نقاش، هناك أزمة ولها علاقة بالتحولات الاجتماعية، ولا يجب الاعتقاد أن المجتمع المغربي مختلف عن غيره من المجتمعات، نحن أيضا نعيش عصر العولمة. في جيلي كان الشخص يدخل في إيديولوجية ما ويظل فيها، اليوم نلاحظ أن الفرد يناضل على فترات وفي قضية معينة، في المشهد الحقوقي المغربي قبل 15 سنة كان لدينا فقط الجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنظمة المغربية لحقوق الانسان، واليوم في المشهد المغربي هناك جمعيات كثيرة تشتغل على قضايا المرأة، المعاق البيئة، التنمية... وهي جمعيات في عمقها حقوقية أيضا. إذن كيفية إعادة الثقة هي إحدى التحديات، لكن ذلك يتطلب إيجاد أشكال مختلفة لإشراك أكبر عدد ممكن من هؤلاء الفاعلين في النقاش. فبين المجتمع والدولة، يجب أن يتواجد ما نسميه بالهيئات الوسيطة (DES INSTANCES D'INTERMEDIATION)، والأمر يشمل أيضا الإعلام العمومي، المثقفين، النقابات...هذا هو التحدي.■

GULF TIMES

Go-ahead for rights institutions network

The seventh annual meeting of the Arab National Institutions for Human Rights held recently in the Mauritanian capital of Nouakchott has unanimously approved the proposal by Qatar National Human Rights Committee (NHRC) on establishing an Arab national human rights institutions network. According the proposal, the network is to operate on the basis of international standards to encouraging for the establishment of national institutions on human rights in countries that have not taken this step yet. Qatar Human Rights Committee will host the eighth annual meeting of the Arab National Institutions for Human Rights in 2012.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

FEDERATION OF ARAB NEWS AGENCIES اتحاد وكالات الأنباء العربية

مؤسسات حقوق الإنسان العربية توافق على اقتراح قطري بإنشاء شبكة عربية للمؤسسات الوطنية

الدوحة في 30 أبريل /قنا/ وافق اللقاء السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بالعاصمة الموريتانية نواكشوط بالإجماع على الاقتراح الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بإنشاء شبكة عربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويؤكد هذا المقترح بإنشاء شبكة عربية تعمل على أساس المعايير الدولية، على الأهمية الكبيرة في أن وجود مثل هذه الشبكة سيكون مشجعا لإنشاء مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان في الدول التي لم تتخذ هذه الخطوة بعد.. كما أن إنشاء مثل هذه الشبكات سيكون له دور مهم على عدة أوجه كتبادل الخبرات الوطنية بين المؤسسات وتعاونها مع آليات المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وأيضاً التعاون فيما بينها في مجال التقييم والاعتماد من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية.

وقد نص المقترح الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولقي اهتماما كبيرا في اللقاء الأخير بنواكشوط ، على عدة أهداف يمكن تحقيقها في حال إنشاء الشبكة العربية ومن ذلك تقوية الاتصال والتنسيق بين المؤسسات الوطنية فيما بينهما ومع المؤسسات الأخرى وتقديم الاستشارات ورفع القدرات للمؤسسات الوطنية العربية، فضلا عن المساعدة في دعم وتطور برامج المؤسسات وتعاوناتها الثنائية ومساندة المؤسسات ذات الإمكانات المحدودة والتي هي في طور التكوين.

وتم التصويت على المقترح من قبل المؤسسات الوطنية العربية التي حضرت اللقاء العربي السابع وهي قطر والمغرب والجزائر وموريتانيا ومصر والأردن وتونس ، علما بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطرستستضيف اللقاء السنوي الثامن للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان عام 2012.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Agence Maghreb Arabe Presse

نواكشوط تحتضن غدا اللقاء السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

تحتضن نواكشوط يومي 27 و 28 أبريل 2011 أعمال اللقاء السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإن وستتمحور أشغال هذا اللقاء، المنظم من طرف اللجنة الوطنية الموريتانية لحقوق الإنسان بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بموريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ."حول موضوع "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تتبع تفعيل توصيات الهيئات التعاهدية

ويهدف هذا اللقاء إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الهيئات التعاهدية والمؤسسات الوطنية العربية في ما يخص دورها في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وكذا تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العربية في مجال متابعة تفعيل الدول الأطراف للتوصيات والملاحظات التي تصوغها الهيئات التعاهدية. كما يرمي إلى تشجيع تبادل المعلومات والممارسات الفضلى في مجال متابعة تفعيل التوصيات والتشجيع على إحداث أرضية إقليمية للحوار والتشاور من أجل تفعيل التوصيات التي .تعتمدها مجموعة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل

ويحضر هذا اللقاء، الذي دعي للمشاركة فيه كل من المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، مصر، جيبوتي، الأردن، فلسطين، السعودية، قطر وعمان، ممثلون عن المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وممثلون عن منظمات دولية .وإقليمية ومنظمات حكومية وغير حكومية وبرلمانيون وأكاديميون وخبراء دوليون ووطنيون

هكذا، سيتم على مدى يومين من الأشغال تقديم عروض وتنظيم ورشات تتطرق لموضوع اللقاء من جملة من الزوايا خاصة "تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الهيئات التعاهدية: متابعة تفعيل الدول لتوصيات الهيئات التعاهدية"، "دور المؤسسات الوطنية في تعزيز نظام الهيئات التعاهدية والتفاعل معه"، " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد ."التقارير الوطنية"، "دور المؤسسات الوطنية في مسلسل الاستعراض الدوري الشامل

يذكر أن مصر احتضنت أول لقاء للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان الذي نظم من 6 إلى 8 مارس2005. وقد نظم اللقاء الثاني حول "ثقافة حقوق الإنسان بقطر من 4 إلى 6 مارس 2006 والثالث حول "دور المؤسسات الوطنية في تعزيز استقلال القضاء" بالرباط من 12 إلى 14 نونبر 2007، والرابع حول "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بالجزائر الانتخابات في الوطن العربي وأثرها على حقوق الإنسان" بالأردن يومي 8 "يومي 18 و19 مارس 2008 والخامس حول و9 مارس 2009 وعقد آخر لقاء حول موضوع "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حكم القانون" بالرباط .من 12 إلى 13 ماي 2010

وستنطلق الجلسة الافتتاحية للقاء يوم الأربعاء 27 أبريل 2011 على الساعة التاسعة والنصف صباحا بحضور السيد بامريم كويتا، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، والسيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان .بالمغرب، والسيدة نافانيثم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

العرب .. الحقيقة عن كتب

قبول مقترح قطر بإنشاء شبكة عربية لحقوق الإنسان

تم الاتفاق بالإجماع على إنشاء شبكة عربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعد أن قامت اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان بتقديم هذا المقترح أثناء انعقاد اللقاء السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي عقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط، وجاء المقترح بأن تنشأ شبكة عربية تعمل على أساس المعايير الدولية، لما لذلك من أهمية كبيرة تأتي في أن وجود مثل هذه الشبكة سيكون مشجعا لإنشاء مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان في الدول التي لم تتخذ هذه الخطوة بعد، كما أن إنشاء مثل هذه الشبكات سوف يكون له دور مهم على عدة أوجه، كتبادل الخبرات الوطنية بين المؤسسات وتعاونها مع آليات المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وأيضاً التعاون فيما بينها في مجال التقييم والاعتماد من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنيةICC .

وقد نص المقترح الذي لقي اهتماما كبيرا في هذا اللقاء على عدة أهداف يمكن تحقيقها في حال إنشاء الشبكة العربية، منها تقوية الاتصال والتنسيق بين المؤسسات الوطنية فيما بينها ومع المؤسسات الأخرى، وتقديم الاستشارات ورفع القدرات للمؤسسات الوطنية العربية، كما أنها ستدعم وتطور برامج المؤسسات وتعاوناتها الثنائية، ومساندة المؤسسات ذات الإمكانيات المحدودة التي تكون في طور التكوين.

وقد تم التصويت على هذا المقترح من قبل المؤسسات الوطنية العربية التي حضرت اللقاء العربي السابع، وكانت كالتالي:

قطر المغرب الجزائر موريتانيا مصر الأردن تونس.

وسوف تستضيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر اللقاء السنوي الثامن للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان 2012

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان اليوم

ميلاد شبكة لحقوق الإنسان في الدول العربية

قرر ممثلون لمؤسسات للدفاع عن حقوق الإنسان اجتمعوا في نواكشوط، أول أمس الخميس، إنشاء «شبكة» تهدف إلى «إعطاء دفع وحماية» هذه الحقوق في بلدانهم، بحسب ما جاء في بيان في ختام اللقاء.

وستكون مهمة هذه الشبكة «تنسيق الأعمال والمساهمة في تحسين وضع حقوق الإنسان في العالم العربي وحماية التشريعات في هذا المجال»، بحسب ما جاء في البيان الذي تلاه حمود ولد نبغه، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا.

وأضاف البيان أن المشاركين في هذا الاجتماع السنوي السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان «شددوا أيضا على ضرورة مواصلة مساهمة المؤسسات العربية في تعزيز نظام المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة».

وشاركت المفوضة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة نافي بيلاي التي تزور موريتانيا في هذا الاجتماع.

وقال مشاركون في الاجتماع إن تشكيل هذه «الشبكة» أملته التطورات التي يشهدها العالم العربي في مجال حقوق الإنسان في ضوء الانتفاضات الشعبية في عدد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وشارك في الاجتماع الذي بدأ الأربعاء ممثلون لجمعيات حقوق الإنسان في تونس والمغرب وقطر والجزائر ومصر والأردن.

Revue de ... oits de l'Homme

LE SOIR

Un centre pour apaiser les corps torturés

ENTRETIEN Le centre de soin de l'Association médicale de réhabilitation des victimes de la torture a été inauguré le 16 avril au quartier Hay Mohammadi de Casablanca. Son président, Abdelkrim Manouzi, revient sur les spécificités de ce lieu.

PROPOS RECUEILLIS PAR
SELMA T.BENNANI

C'est le 16 avril qu'a eu lieu l'inauguration du centre de soins de votre association. Quel est son rôle ?
Notre association existe depuis dix ans, et est adressée aux victimes de violations des droits de l'Homme. Le centre qui vient d'ouvrir ses portes est une annexe qui entre dans le cadre de la réparation communautaire initiée par l'Instance équité et réconciliation, et qui intéresse un projet financé par l'UE, la CDG, et le CNDH. Le centre est constitué de deux unités : l'une psychiatrique et psychotérapeutique, la seconde est destinée à la rééducation et à la kinésithérapie des bénéficiaires. Les soins sont assurés à la fois par des médecins spécialistes, mais également par une équipe paramédicale. Malheureusement, notre local est insuffisant pour accueillir l'ensemble des personnes qui ont besoin de ce type assistance. Nous souhaitons que d'autres centres soient ouverts, mais c'est souvent par manque d'argent que ce n'est pas fait. Néanmoins, les villes de Khénifra et Marrakech restent dans nos projets.

Le centre de Hay Mohammadi est un projet pilote, un symbole, qui amènera l'État à en ouvrir d'autres.

Comment s'est porté le choix sur le quartier de Hay Mohammadi ?
Le quartier Hay Mohammadi a été choisi car c'est un lieu connu pour avoir été un lieu de torture, avec Derb Moulay Cherif, où ont été incarcérés des milliers de détenus politiques pendant les années de plomb. Sans parler du fait que la population vivant dans ce quartier est pauvre et très vulnérable, et beaucoup de personnes ont besoin que nous leur venions en aide.

Donc vous avez étendu la population accueillies au sein du centre ?

© DR

Abdelkrim Manouzi souhaite de voir d'autres centres voir le jour.

L'objectif principal est de soutenir les victimes de torture de la région, qui ont subi de graves violations des droits de l'Homme. Parmi les bénéficiaires figurent également les femmes victimes de violence ainsi que les personnes handicapées.

Pensez-vous que cette inauguration encouragera l'ouverture d'autres centres adressés à la même population dans d'autres régions ?
L'Instance équité et réconciliation avait répertorié les régions qui comptent le plus grand nombre de victimes de la torture. Onze sont concernées, dont la région de Béni Mellal, Tadla-Azilal, Khénifra, Tazmamart, Kelaat Megouna, Laâyoune, ou encore Al Hoceima. Notre association a un long parcours dans ce domaine, et nous pensons que ce centre de Hay Mohammadi est un projet pilote, un symbole, qui amènera l'État à en ouvrir d'autres.

Cet effort sera-t-il suffisant ?
Le Maroc a connu près de 50.000 victimes de la torture de 1956 à nos jours, et chaque victime a derrière elle une famille, qui sont autant de victimes secondaires. Il est préconisé de mettre en place un grand centre national qui prenne en charge ce type de souffrances. Ce centre prendrait en charge à la fois l'accueil et l'orientation générale des victimes. Ça sera un grand bâtiment capable d'accueillir le maximum de victimes. Mais une véritable avancée ne peut être optimale sans la mise en place d'un plaidoyer qui mettra fin à la fois à la torture et à l'impunité.

Revue de Presse